الأمم المتحدة

A/C.5/53/SR.50

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

22 April 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٥٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أبيليان . . . . . (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى

٦

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١٥ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

١ - السيد كونر (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): عرض تحليلا للحالة المالية للمنظمة في نهاية عام ١٩٩٨ والاحتمالات للسنة المقبلة، فقال إن بيانه سيعمم كوثيقة رسمية للجمعية العامة (A/53/514/Add.2). ولفت الانتباه أيضا إلى مجموعة من الرسوم البيانية التي عممت بصورة غير رسمية.

٢ - ومضى قائلا إن إجمالي الأنصبة المقررة انخفض من ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٥ إلى بليوني دولار في عام ١٩٩٨ وسيبلغ حوالي ١,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩، وهو أمر يبعث على التشجيع. وقد ظلت الأنصبة المقررة للميزانية العادية - وهي تزيد قليلا عن البليون دولار لعام ١٩٩٨ - ثابتة نسبيا على مدى السنوات الخمس الماضية، في حين انخفضت الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام انخفاضا حادا من الذروة التي بلغتها في عام ١٩٩٥ إلى ٩٠٧ ملايين دولار فقط في عام ١٩٩٨. وقد ارتفعت الأنصبة المقررة للمحكمتين ارتفاعا حادا، حيث بلغت ٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨، وزادت مرة أخرى لتصل إلى ١٥٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩.

٣ - واستطرد قائلا إنه قد طرأت تغيرات إيجابية لكنها ضئيلة في عام ١٩٩٨ على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي النقدية، والأنصبة المقررة غير المدفوعة، والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء لقاء قوات ومعدات مملوكة للوحدات، على الرغم من أنه ينبغي ألا نسارع إلى قول ما إذا كانت هذه التغييرات تبشر بإحراز تقدم متواصل أم لا.

٤ - وأردف قائلا إن مجموع النقدية الإجمالية في نهاية العام بلغ ٧٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨، بالمقارنة بمبلغ ٦٦٩ مليون دولار في عام ١٩٩٧. بيد أن النقدية المتاحة لحفظ السلام انخفضت من ٩٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٧٦٨ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٨، مما يمثل علامة سلبية. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقليل الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، إلى جانب عدم دفع دول أعضاء متأخرات كبيرة في عام ١٩٩٨.

٥ - واستطرد قائلا إن العجز في نقدية الميزانية العادية انخفض من ١٩٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ٤٠ مليون دولار فقط في نهاية عام ١٩٩٨. ويمكن أن يعزى هذا الرقم، وهو أقل كثيرا مما كان عليه في أي سنة من السنوات الثلاث الماضية، إلى عاملين رئيسيين: أولا، أن المساهم الأكبر قد دفع مبلغا للميزانية العادية خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨ أكبر كثيرا مما دفع في سنوات سابقة، مع إرجاء مبلغ أقل كي يدفع في العام؛ وثانيا، قامت ١١٧ دولة من الأعضاء بدفع الأنصبة المقررة عليها للميزانية العادية بالكامل بحلول نهاية عام ١٩٩٨، ويمثل هذا رقما قياسيا، واتجاها تصاعديا متواصلا يود الأمين العام أن ينوه به.

٦ - ومضى قائلا إن توقيت المدفوعات التي قدمتها الولايات المتحدة كان حاسما للوضع المالي للأمم المتحدة في نهاية العام. ففي عام ١٩٩٨، أتاحت التشريعات الوطنية دفع المبالغ المقررة بصورة أعجل. بيد أنه إذا عادت

الولايات المتحدة في المستقبل إلى نمطها السابق في الدفع، أي دفع جزء أكبر من نصيبها المقرر في العام التالي، سترتفع مرة أخرى حالات العجز في النقدية بالميزانية العادية.

٧ - وأردف قائلا إنه مع هذين التطورين الإيجابيين، قلّت كثيرا في عام ١٩٩٨ الحاجة إلى الاقتراض المتبادل من نقدية حفظ السلام من أجل تمويل العجز في نقدية الميزانية العادية. وقد حدث هذا التغيير في الوقت المناسب نظرا لاضمحلال مبلغ نقدية حفظ السلام المتاح للاقتراض.

٨ - ومضى قائلا إنه قد طرأ ارتفاع حاد على الأنصبة المقررة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وذلك نظرا لزيادة أنشطتهما. وبناء على ذلك تقدم على حدة أرقام تدفقات النقدية، بدلا من تقديمها في إطار بيانات حفظ السلام كما كان متبعا في الماضي. بيد أنه حتى مع زيادة رصيد النقدية، لن تكون هناك إمكانية للاقتراض المتبادل من نقدية المحكمتين، وذلك نظرا لأن تكاليف المحكمتين تتصل بصورة رئيسية بالتزامات المرتبات والسفر، ويجب دفعها بصورة جارية.

٩ - وأردف قائلا إنه لسوء الطالع، لم يحدث سوى انخفاض هامشي في مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة في نهاية العام من ٠٦٢ ٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٠٣١ ٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨، وذلك رغم تحسن سجل دفع الولايات المتحدة لأنصبتها. ولم يضارع التحسن في تحصيل نقدية الميزانية العادية تحسن في حالة الأنصبة المقررة لحفظ السلام والمحكمتين، وما زال المعدل العام للتحصيل مخيبا للأمل. وفي عام ١٩٩٤، كانت الأنصبة المقررة مرتفعة، إلا أن معدل غير المدفوع منها كان منخفضا نسبيا في نهاية العام؛ في حين أنه في عام ١٩٩٥، رغم الانخفاض في الأنصبة المقررة، زاد المبلغ غير المدفوع؛ وفي عام ١٩٩٨، انخفضت الأنصبة المقررة كثيرا عما كانت عليه في عام ١٩٩٤، إلا أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة ظلت مرتفعة. وقد ظلت مشكلة المتأخرات مستعصية عن الحل. وينعكس هذا في ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تفقد حقها في التصويت في الجمعية العامة بموجب المادة ١٩. وفي عام ١٩٩٥، أورد أول إخطار فيما يتعلق بالمادة ١٩ ما مجموعه ٢٥ من هذه الدول، في حين أنه في عام ١٩٩٩، بلغ عددها ٤٢ دولة.

١٠ - ومضى قائلا إنه رغم استمرار ارتفاع مستوى إجمالي الأنصبة المقررة غير المدفوعة، انخفضت المتأخرات في الميزانية العادية، وبلغ مجموعها ٤١٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، مقابل ٥٦٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وتمثل الولايات المتحدة ٧٦ في المائة من مجموع متأخرات الميزانية العادية والبرازيل ٧ في المائة منها، في حين أن ٦٦ من الدول الأعضاء الأخرى تتحمل بقيتها.

١١ - وأردف قائلا إن مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لعمليات حفظ السلام ارتفع على مدى العام الماضي بمبلغ ٢٠ مليون دولار ليبلغ ٥٩٤ ١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٨. وقد حدث انخفاض قدره ١٠ ملايين دولار في المبلغ المستحق على الاتحاد الروسي وانخفاض إجمالي قدره ٨ ملايين دولار في متأخرات الدول الأعضاء الأخرى. بيد أن المبالغ المستحقة على الولايات المتحدة وأوكرانيا زادت بمبلغ ٣٦ مليون دولار و ٢ مليون دولار على التوالي.

١٢ - وقال إن مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للمحكمتين بلغ ٢٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بزيادة قدرها ٦ ملايين دولار منذ عام ١٩٩٧. وفي حين أن نسبة المبلغ غير المدفوع إلى مستوى الأنصبة المقررة خلال العام كانت ٢٠ في المائة فقط، وهي أحسن كثيرا من نسب الأنصبة المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، فإن هذا يبعث برسالة تحذير.

١٣ - وأردف قائلا إن مستوى الديون للدول الأعضاء لقاء قوات ومعدات مملوكة للوحدات في نهاية عام ١٩٩٨ ظل دون تغيير من الناحية الفعلية عن الأرقام لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٦، رغم النقصان في الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام من ١,٤ بليون دولار إلى أقل من البليون دولار على مدى الفترة نفسها. وتم تكبد التزامات جديدة في عام ١٩٩٨، بلغ مجموعها ٢٠٤ ملايين دولار، تم سداد معظمها إلى الدول الأعضاء، بما يتمشى مع اعتزام الأمين العام عدم السماح لإجمالي ديون المنظمة بالارتفاع. كما أجريت إعادة تقييم دين المعدات البالغ ٣٤ مليون دولار لتخفيضه، مما أدى إلى أن أصبح الدين في نهاية العام ٨٧٢ مليون دولار، بانخفاض قدره ١٢ مليون دولار. بيد أنه من الواضح أن المنظمة لن تتمكن، بمعدل السداد هذا، من تصفية دينها للدول الأعضاء ما لم تقدم مدفوعات كبيرة من المتأخرات. وقد تم بصورة رسمية تعميم صحيفة بيانات تبين المبالغ المستحقة للدول الأعضاء، بما في ذلك طلبات التوريد والتزامات الوفاة والعجز. ويعرب الأمين العام عن الامتنان لها لما تجملت به من صبر وتحمل.

١٤ - وتطرق إلى الاحتمالات للعام المقبل، فقال إن التطورات الإيجابية التي بدأت تطرأ في عام ١٩٩٨ يبدو أنها ستستمر في عام ١٩٩٩. وحتى ٢٨ شباط/فبراير، دفعت ٤٩ دولة من الأعضاء الأنصبة المقررة عليها للميزانية العادية بالكامل، مقابل ٣٩ دولة في العام السابق. وتم تلقي حوالي ٤٠٥ ملايين دولار، بزيادة ٨٨ مليون دولار عن الرقم المقابل في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨. ومن هذه الدول التي تمثل اشتراكاتها أكثر من ١ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة للميزانية العادية، دفعت فرنسا وإيطاليا وكندا وهولندا والاتحاد الروسي واستراليا وبلجيكا والسويد الأنصبة المقررة عليها بالكامل بحلول نهاية شباط/فبراير، في حين دفعت ألمانيا والمملكة المتحدة مبالغ كبيرة منها.

١٥ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق برصيد نقدية الميزانية العادية المسقط حتى نهاية عام ١٩٩٩، يتمثل المتغير الكبير غير المعروف في المبلغ الذي سيرد من الولايات المتحدة، حيث أن هذا سيتوقف على التشريعات التي ستسن للسنة المالية التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وتم توخّي ثلاثة سيناريوهات. وفي الماضي، لم تدرج الأمانة العامة في إسقاطاتها المدفوعات التي تخضع لاعتماد تشريعات تتيح دفعها. وهكذا في السيناريو الأول، افتُرض عدم تلقي أي مدفوعات من الولايات المتحدة بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وإذا حدث هذا، سيصبح مبلغ نقدية الميزانية العادية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ ناقص ٢٤٦ مليون دولار. ويفترض السيناريو الثاني أن الولايات المتحدة ستقوم بدفع مبلغ في نهاية العام يماثل ما دفعته في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٨، مما أدى إلى عجز مسقط في نقدية الميزانية العادية قدره ٤٦ مليون دولار. ويفترض السيناريو الثالث أن الولايات المتحدة ستدفع ما يكفي من الأموال في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ لتخفيض مجموع متأخراتها إلى ما يعادل المبلغ المستحق لمدة عامين. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى فائض في نقدية الميزانية العادية، مع زيادة مجموع مبلغ النقدية.

١٦ - واستطرد قائلا إن من الأصعب التنبؤ برصيد نقدية حفظ السلام حيث أن نمط المدفوعات أكثر تعقيدا وأقل قابلية للتنبؤ من رصيد الميزانية العادية. وقد تفرض أيضا أنصبة مقررة إضافية. بل إنه قد تعين تنقيح تقديرات عام ١٩٩٩ لتخفيضها بعد المقرر الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا بعدم تجديد ولايتي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ونتيجة لذلك، من المتنبأ به الآن أن تبلغ الأنصبة المقررة لحفظ السلام لعام ١٩٩٩ ما مجموعه ٦٥٠ مليون دولار مقابل ٩٠٧ ملايين دولار في عام ١٩٩٨. ووصلت النقدية المتاحة لحفظ السلام في بداية عام ١٩٩٨ إلى ٧٦٨ مليون دولار. ومن المتوقع أن تكون المبالغ الواردة خلال عام ١٩٩٩ ثابتة، رغم أنها ستكون أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٨، بما يتيح إنفاق ما يبلغ ٦٠ مليون دولار تقريبا شهريا في المتوسط، مما سيؤدي إلى رصيد نقدية لحفظ السلام قدره ٧٣٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويراعي هذا الرقم النفقات المقدرة بمبلغ ١٤٩ مليون دولار لتسديد الدين لقاء القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وعلى هذا الأساس، سيصل المبلغ المستحق للدول الأعضاء في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٨٦٤ مليون دولار، وهو أقل بصورة طفيفة فقط عن الرقم المناظر لعام ١٩٩٨. ويجب الاحتفاظ بالنقدية المتاحة لحفظ السلام لتغطية أنشطة حفظ السلام الجارية والمقبلة بصورة مأمونة. وبناء على ذلك سيظل تحصيل الأنصبة المقررة المتأخرة هو العامل الرئيسي في سداد الديون المستحقة للدول الأعضاء.

١٧ - ومضى قائلا إن الإسقاطات لمجموع الأرصدة النقدية في نهاية عام ١٩٩٩ تقوم على أساس ذات السيناريوهات الثلاث المستخدمة لتنبؤات أرصدة نقدية الميزانية العادية. وإذا حصلت المنظمة فقط على نقد توجد بالفعل تشريعات تتيحها، سيبلغ مجموع النقدية في نهاية السنة ٤٩٢ مليون دولار. إلا أنه إذا كانت المبالغ الواردة من المساهم الرئيسي تعادل ما دفع في عام ١٩٩٨، سيؤدي هذا إلى رصيد قدره ٦٩٢ مليون دولار. وفي سيناريو الحالة الأمثل، مع مراعاة الأثر المرجح للمادة ١٩، سيكون مجموع رصيد النقدية في نهاية العام أعلى من أي سنة مضت مؤخرا.

١٨ - واختتم كلمته قائلا وبناء على هذا، ورغم التطورات الإيجابية التي طرأت في عام ١٩٩٨، ما زال المستقبل المالي للمنظمة رهنا بعوامل شتى مزعزعة، أي الانخفاض في نقدية حفظ السلام؛ وعدم التنبؤ بمستوى وتوقيت المدفوعات التي تقدمها الولايات المتحدة؛ وارتفاع المتأخرات في الأنصبة المقررة المحصلة؛ والدين المستحق للدول الأعضاء لقاء القوات والمعدات المملوكة للوحدات الذي لا يمكن تصفيته.

١٩ - **السيد هنتسي** (ألمانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرتبطة به استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، وهنغاريا، وبالإضافة إلى ذلك، ليختنشتاين والنرويج، فقال إنه في حين أن العدد الأكبر من الدول الأعضاء قد دفعت بالكامل اشتراكاتها في الميزانية العادية بحلول نهاية عام ١٩٩٨ بالمقارنة بالسنة السابقة، والانخفاض الكبير في الاقتراض المتبادل من ميزانيات حفظ السلام، ما زالت الحالة المالية للمنظمة تتسم بالخطورة وتحظى باهتمام نقدي متزايد في البرلمان الوطني الألماني والبرلمانات الأوروبية. وقد بلغ مجموع الاشتراكات التي لم تسدد بالميزانية العادية وميزانيات حفظ السلام وميزانيتي المحكمتين حوالي بليوني دولار في نهاية عام ١٩٩٨، ويستحق حوالي ٦٥ في المائة منها على دولة عضو واحدة. ولن يتسنى تحقيق تحسن مستدام طالما لم تدفع دول أعضاء متأخراتها بالكامل؛ ويجب

أن تمتثل جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب الميثاق بدفع الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي حينه وبدون شروط.

٢٠ - ومضى قائلا إنه مما يتسم بأهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي المدين الرئيسي للمنظمة، أن تدفع الرسوم المستحقة عليها. فهي بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن لديها مسؤولية خاصة إزاء الأمم المتحدة. وفي حين أنها هي المساهم الأكبر في الميزانية، فقد تم تقدير نصيبها على أساس قدرتها على الدفع استنادا إلى معايير اقتصادية موضوعية متفق عليها، وهي أيضا المستفيدة الوحيدة من الحد الأقصى المفروض على الاشتراكات.

٢١ - وأردف قائلا إن ممارسة الاقتراض المتبادل من ميزانيات حفظ السلام من أجل الحفاظ على التدفقات النقدية للمنظمة أمر لا يتسم بالحصافة في أفضل الأحوال، وربما يؤدي إلى حدوث كارثة. ومن شأن عدم دفع بعض الدول الأعضاء لاشتراكاتها أن يفرض عبئا غير مقبول على الدول التي تسهم بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. وقد ساعد عدم دفع المتأخرات، خاصة من جانب المساهم الأكبر في المنظمة والمدين الرئيسي لها، على التعرض لمصاعب بالغة في السعي من أجل تحقيق الكفاءة وأهداف الإصلاح التي اقترحها الأمين العام. كما أخر استثمارات في الهياكل الأساسية هناك حاجة لها منذ أمد بعيد. ولم تناقش بعد بدقة المجموعة الشاملة من الإصلاحات المالية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي منذ حوالي ثلاث سنوات، وما زال التقدم في هذا المجال أقل من أن يبعث على الارتياح.

٢٢ - **السيد بارنويل** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تود أن تؤكد الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة وأن تؤكد من جديد الالتزام القانوني للدول الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة وفقا لميثاقها ودفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي حينه وبدون أي شروط. بيد أنها تسلّم بالحاجة إلى إبداء التفهم للدول الأعضاء التي لا تتمكن مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية نظرا لمصاعب اقتصادية حقيقية تصادفها. ومن المؤسف أن استمرار عجز التدفقات النقدية في الميزانية العادية اضطر الأمانة العامة إلى اللجوء إلى الاقتراض المتبادل داخليا من ميزانيات حفظ السلام. وما زال هناك قلق بشأن التأخيرات التي نجمت عن ذلك في سداد المبالغ المستحقة للبلدان النامية التي ساهمت بقوات ومعدات. والحل العملي الوحيد هو أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية وأن تسدد متأخراتها فورا.

٢٣ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يود أن يعرب عن التأييد للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه يود أن يعلن أن بلده قد دفع القسط السنوي الثالث من ست مدفوعات من المتأخرات المستحقة عليه لعمليات حفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين. ولن يسهم بلده في تكلفة قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك أو لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وموقفه فيما يتعلق بهاتين القوتين معروف تماما، وهو أن المعتدي الذي كانت نزعاته الحربية السبب في وجودهما هو الذي ينبغي أن يدفع نفقاتهما. وأكد أن التزام بلده بدفع جميع المتأخرات المستحقة لعمليات حفظ السلام، وفقا لخطة الدفع لست سنوات التي قدمها إلى الأمين العام في عام ١٩٩٦. وستكفل هذه الخطة دفع جميع المتأخرات، باستثناء الاشتراكات في قوة فض الاشتباك والقوة المؤقتة في لبنان.

٢٤ - **السيدة أراغون** (الفلبين): تكلمت بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقالت إنها تؤيد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إن المصاعب المالية المستمرة التي تعاني منها المنظمة تؤثر تأثيرا معاكسا على قدرتها على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها تنفيذا تاما وفعالا. وأعربت عن الأسف لأن أموال حفظ السلام ما زالت تقترض لتمويل أنشطة الميزانية العادية، حيث أن هذه الممارسة تحول دون أن تسدد الأمم المتحدة الأموال المستحقة للمساهمين بقوات ومعدات، والعديد منهم بلدان نامية.

٢٥ - ومضت تقول إن الأزمة المالية تعزى ليس فقط إلى جدول الأنصبة المقررة للميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام، وإنما أيضا إلى التأخر في الدفع أو عدم دفع الاشتراكات المقررة، لا سيما من جانب المساهم الرئيسي. وتحيط بلدان الرابطة علما بنمط الدفع الذي اتبعه المساهم الرئيسي في الربع الأخير من عام ١٩٩٨، وتشجعه على مواصلة المضي قدما على هذا المنوال. وينبغي عدم السماح باستمرار ممارسة فرض شروط لدفع هذه الرسوم، حيث أن ذلك لا يتمشى مع روح ونص الميثاق، الذي انضمت إليه جميع الدول الأعضاء عن طواعية. ويمثل التبكير بتسوية المتأخرات ودفع الأنصبة المقررة في حينه مستقبلا السبيل الفعال الوحيد لحل المشاكل المالية التي تعاني منها المنظمة.

٢٦ - **السيد تشو تشانغ - بيوم** (جمهورية كوريا): أعرب عن أسفه لأنه في الوقت الذي يطلب إلى الأمم المتحدة فيه أن تتحمل المزيد من المسؤوليات لمواجهة تحديات جديدة، تتعرقل باستمرار قدرتها على القيام بذلك نتيجة لتكرر العجز في التدفقات النقدية. وعلى الرغم من أن حالات العجز في نقدية الميزانية العادية قد انخفضت، وانخفضت كذلك حالات الاقتراض المتبادل من أموال حفظ السلام، لم يتم بعد معالجة الأسباب الجذرية للمصاعب المزمنة التي تعاني منها المنظمة، كما يتبين من أن إجمالي رصيد نهاية السنة من الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لعام ١٩٩٨ كان يماثل تقريبا رصيد عام ١٩٩٧، في حين ظل مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة يمثل مشكلة يصعب حلها.

٢٧ - ومضى قائلا إن استمرار ممارسة الاقتراض المتبادل من ميزانية حفظ السلام لتغطية حالات عجز التدفقات النقدية في الميزانية العادية مسألة غير حصيفة ماليا وتلحق الضرر بصورة خاصة بالمساهمين بقوات ومعدات، الذين تأخر السداد لهم بالفعل. وعلاوة على ذلك، ومع اضمحلال أنشطة حفظ السلام، قد لا يصبح الاقتراض المتبادل خيارا عمليا لإدارة النقدية في المستقبل القريب. وقد نتجت الأزمة الراهنة في المقام الأول عن افتقار المساهم الرئيسي إلى الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماته المالية بموجب الميثاق. وقد دأبت جمهورية كوريا على أن تدفع الأنصبة المقررة عليها بالكامل وفي حينه، وتطلب إلى الدول الأعضاء التي لديها متأخرات، لا سيما المساهم الرئيسي، القيام بذلك. وأخيرا، أعرب عن أسفه لعدم خروج الفريق العامل مفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، بنتائج ملموسة، وأعرب عن أمله في إيلاء اهتمام متواصل لمختلف الحوافز لإقناع الدول الأعضاء بدفع الرسوم المستحقة عليها في حينه.

٢٨ - **السيد سكلار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يعترف بالتزاماته بدفع المتأخرات المستحقة عليه للمنظمة، وهو يعمل مع الإدارة الحالية لحل هذه المشكلة. وسيسعى إلى مواصلة ممارسة تعجيل مدفوعاته للميزانية العادية من أجل تقليل الاقتراض عند نهاية السنة الذي لزم نتيجة للمتأخرات. وقد أوضح تقرير الأمين

العام بجلاء أن الولايات المتحدة قد أوفت بالتزاماتها في الميزانية العادية أو تجاوزتها لأربع من السنوات الخمسة الماضية، ونظرا للجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لمعالجة مشكلة المتأخرات، فضلا عن العملية التشريعية العامة في بلده، فهو يحث اللجنة على أن تعتبر أن من الأرجح تقديم مبالغ تتراوح ما بين السيناريو الثاني والثالث من السيناريوهات الثلاثة التي قدمها وكيل الأمن العام.

٢٩ - ومضى قائلا إنه يحث أيضا الأمانة العامة على أن تنظر في تخفيض الرصيد النقدي الإيجابي الحالي لعمليات حفظ السلام بمبلغ يقدر بحصافة واستخدام الأموال التي تنجم عن ذلك لتسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات التي تأثرت ميزانياتها الوطنية بصورة حرجة للغاية نتيجة لتأخير السداد لها.

٣٠ - واستطرد قائلا إن جدول الأنصبة المقررة لكل من الميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام غير متوازن حقا مع الظروف الاقتصادية الراهنة للعديد من البلدان. بيد أن وفده يعترف بأن هذه المسألة لا تتصل بمشكلة المتأخرات، شأنها في ذلك شأن مسألتي تحسين الإدارة والكفاءة في المنظمة. وحث أيضا الدول الأعضاء على أن تنظر بجدية في إلغاء البرامج التي لم تصبح ذات أهمية من أجل تحرير موارد مالية من أجل برامج تلبي أكثر احتياجات راهنة.

٣١ - **السيد غريفر** (أوروغواي): قال إن وفده يؤيد تماما غيانا في البيان الذي أدلت به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعرب عن قلقه لاستمرار المصاعب المالية التي تواجهها المنظمة، لا سيما فيما يتصل بسداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات. ومضى قائلا إنه ليس من العدل توقع أن تمول بعض الدول الأعضاء عجز دول أعضاء أخرى عن الوفاء بالتزاماتها.

٣٢ - **السيد جانغ وانهاي** (الصين): قال إن وفده لاحظ أنه في حين أنه لم يطرأ سوى تحسن طفيف على الحالة المالية للأمم المتحدة، ما زالت لدى المساهم الأكبر متأخرات ونتيجة لذلك ما زالت المنظمة تلتزم بالاقتراض من ميزانيات حفظ السلام، وما زال يستحق للبلدان المساهمة بقوات مبلغا كبيرا من الأموال.

٣٣ - وأعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلت به غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن الأزمة المالية الراهنة لا تتصل بمسألة جدول الأنصبة المقررة، الذي وافقت عليه جميع الدول الأعضاء. وعلى الرغم من الظروف الداخلية المعاكسة، لم تدفع الحكومة الصينية النصيب المقرر عليها للسنة الحالية بالكامل فحسب وإنما أيضا دفعته في وقت أبكر في السنة من ذي قبل. وعشية الألفية الجديدة، ينبغي أن تبذل جميع الدول، لا سيما المساهم الرئيسي، جهودا مخلصة للوفاء بالتزاماتها إزاء المنظمة بالكامل وفي حينه وبدون أي شروط.

٣٤ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إنها تؤيد تماما البيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتبين المعلومات المقدمة في الجلسة الحالية أن موقف التدفقات النقدية للمنظمة ما زال حرجا. والأمل الوحيد للتوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة عرضته البلدان الواردة في الرسم البياني ١٠، التي دفعت اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل، وبلدان أخرى، مثل كوبا، تسعى للوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة. ونتيجة للجهود التي بذلتها كوبا في عام ١٩٩٨ لدفع متأخراتها في الميزانيات العادية وميزانيات حفظ

السلام وميزانيتي المحكمتين الدوليتين، تثق كوبا في أنها ستنضم في عام ١٩٩٩ إلى البلدان الواردة في الرسم البياني ١٠.

٣٥ - ومضت قائلة إن دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي حينه وبدون شروط، يتسم بأهمية خاصة في حالة المساهم الرئيسي، حيث أنه سيغير الحالة المالية كثيرا. وما زالت التأخيرات المستمرة في سداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات مسألة تثير القلق. ويحيط وفدها علما بالانخفاض الطفيف الذي طرأ على العجز الذي تعاني منه المنظمة وفي مديونية المساهم الرئيسي، فضلا عن التخفيضات في الميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام. وأخيرا، أكدت أن جدول الأنصبة المقررة المعتمد للميزانيات العادية وميزانيات حفظ السلام لا يؤثر على الحالة المالية للمنظمة وأن دفع هذه الأنصبة المقررة بالكامل وفي حينه هو الحل الوحيد للأزمة الراهنة.

٣٦ - **السيد أور** (كندا): حث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة. وفيما يتعلق بالرسم البياني ٢٨، سأل عن تقديم تقدير، استنادا إلى التنبؤات الراهنة بالأنصبة المقررة لعام ١٩٩٩ للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وميزانيتي المحكمتين الدوليتين، للمبلغ الذي يتعين أن يدفعه المساهم الرئيسي في عام ١٩٩٩ كي تصبح متأخراته أدنى من مستوى الأنصبة المقررة عليه للسنتين السابقتين.

٣٧ - **السيد مدينا** (المغرب): قال إنه في الجدول الذي يبين حالة المبالغ المستحقة للقوات والمعدات المملوكة للوحدات، الرقم الوارد للمغرب أدنى كثيرا من المبلغ الفعلي المستحق. وتساءل عن الكيفية التي تم بها حساب هذا الرقم.

٣٨ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال إنه يود أن يؤكد بحزم وبدون أي لبس، ردا على وفد الولايات المتحدة، أن جوهر الإدارة المالية الحصيفة هو الأمل في الأفضل والاستعداد للأسوأ. وتعني حالات عدم اليقين الرئيسية التي تؤثر على الوضع المالي للمنظمة في المستقبل أن مبلغ النقدية في ميزانية حفظ السلام قد ينضب سريعا جدا. وسينطوي الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن سداد التكاليف لبعض المساهمين بقوات ومعدات على إنفاق مدفوعات تفضيلية، لم تأذن بها الدول الأعضاء. وقال إن النحو الذي تدفع به المبالغ التي تسدد للدول الأعضاء منظم جيدا، ويجب أن ترد النقدية التي تصرف من حساب البعثة ذات الصلة.

٣٩ - وردا على ممثل كندا، قال إنه ليس بوسعه الإفصاح عن المعلومات المطلوبة نظرا لصعوبة التنبؤ، في الوقت الحالي من السنة، بالمبلغ الذي سيتعين أن تدفعه أي دولة عضو معينة من أجل تجنب تطبيق المادة ١٩ من الميثاق عليها. ويمكن أن يتأثر المبلغ المطلوب بعدد من العوامل، مثل التشريعات الوطنية ومقررات مجلس الأمن بشأن بعثات حفظ السلام. وإذا دفع المساهم الرئيسي ذات المبلغ الذي دفعه في عام ١٩٩٨ في عام ١٩٩٩، سيظل وضع التدفقات النقدية للمنظمة سلبيا مع ذلك. بيد أنه إذا دفع ما يكفي من متأخراته لتجنب تطبيق المادة ١٩، فسيصبح وضع التدفقات النقدية للمنظمة فوق الصفر.

٤٠ - وردا على وفد المغرب، قال إن المبالغ المستحقة للدول الأعضاء لقاء قوات ومعدات لا تشمل مدفوعات إضافية مستحقة لطلبات التوريد ومطالبات الوفاة والعجز، حيث أن الممارسة التي درجت عليها المنظمة هي الوفاء بالتزاماتها بموجب البندين الأخيرين في أسرع وقت ممكن.

مسائل أخرى

٤١ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه ما زال ينتظر ردا من الأمانة العامة على الأسئلة التي طرحها من قبل بشأن النظام الهاتفي والمرآب في المقر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.